رحب بمساءلة الكندري على خلفية قرار ترشيد دعم أسعار البنزين

الصالح: جلسة الاستجواب مناسبة لتوضيح إجراءات الحكومة في تنفيذ وثيقة الإصلاح الاقتصادي

انس الصالح

رحب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح بالاستجواب الذي يعتزم تقديمه النائب فيصل الكندري في اول جلسة لدور الانعقاد المقبل للمجلس على خلفية قرار الحكومة ترشيد دعم اسعار البنزين.

وأوضح الصالح، في تصريح صحافي امس، انه يرحب بالاستجواب لسببين الاول، ان الاستجواب الدستوري هو اداة كفلها الدستور لعضو مجلس الامة لتحقيق الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة.

وأضاف ان السبب الثاني هو ان جلسة الاستجواب ستكون مناسبة طيبة لتوضيح ما قامت به الحكومة من اجراءات لتنفيذ وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي في جميع جوانب التنمية الاقتصادية وليس فقط ما يتعلق بترشيد الانفاق وتنمية الايرادات. وبين ان «مثل هذه القرارات تصب في مصلحة البلاد والمواطنين على المدى المتوسط والبعيد رغم انها قد توصف في الوقت الحاضر بأنها غير شعبية»، لاسيما انها مبنية على دراسات وتوصيات كل المؤسسات الاقتصادية والمالية المحلية والدولية.

وتابع الوزير الصالح ان الحكومة من منطلق التعاون بين السلطتين عاكفة على دراسة مقترح اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الامة الذي تسلمته في اجتماع السلطتين الاخير.

واشار الى ان الحكومة تدرس ايضا مقترحات اخرى بديلة لبحث مزايا وعيوب وآثار كل مقترح للخروج بأفضل ما يحقق تعزيز استدامة قدرة الدولة على توفير اركان العيش الكريم للمواطنين في الحاضر والمستقبل.

الجبري للتحقيق مع مدير المكتب الصحي بأميركا

محمد الجبري

طالب النائب محمد الجبري وزير الصحة د.علي العبيدي بإجراء تحقيق موسع مع مدير المكتب الصحي بأميركا «خصوصا أنه تمادى في عنجهيته وعدم مسؤوليته لدرجة أنه لا ينظر إلى كتب التمديد لمرضى ما زالوا يتلقون العلاج والبعض منهم في العناية المركزية ولا يرسل الكتب إلى الكويت من أجل الموافقة على التمديد».

وقال الجبري في تصريح صحافي إن الوزير العبيدي مُطالب أن يوقف هذا المدير عند حده ووضع نهاية لتعجرفه داعيا إلى فتح تحقيق موسع ومواجهة مدير المكتب بالتصرفات التي يقوم بها.

وأكد الجبري أن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ في مكتب أميركا الصحي وأن هناك مرضى لم يستكملوا علاجهم بسبب عدم دفع المكتب فاتورة العلاج الأمر الذي دفع المستشفيات إلى ايقاف العلاج رغم أن بعضهم يعاني أمراضا خطيرة ومستعصية.

طالب بتزويده بتاريخ صدورها ومدى عرضها على "الفتوى والتشريع"

الخميس لوزير الشباب: هل أصدرتم لائحة مالية لمكافآت الرياضيين الحاصلين على ميداليات أولمبية؟

علي الخميس

وجه النائب علي الخميس سؤالا برلمانيا الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود جاء في مقدمته: نظرا للانجازات الكبيرة التي حققها الرياضيون الكويتيون بعد حصولهم على ميداليات متنوعة في الألعاب الأولمبية مما ساهم في رفع اسم الرياضة الكويتية عاليا رغم كل الظروف والسعي في افشال الجهود الحثيثة والمضنية التي يبذلها الرياضيون، غير أن ما يجدر التوقف عنده هو التمايز الحاصل بين الرياضيين الكويتيين من ذوي الاحتياجات الخاصة مع زملائهم الرياضيين الآخرين في لائحة المكافآت المالية على من يحصل منهم لميدالية لنصف المبلغ بينهم الأمر الذي يستوجب منا السعي نحو تصويب هذا الخلل ويأتي دور البرلمان في بسط رقابته لتحقيق المساواة والعدل في المجتمع.

ونص السؤال على :

الرياضي من ذوي الاحتياجات الخاصة يبذل جهداً مضاعفاً في سبيل إنجاز ما يصل إليه

1ـ هل قامت هيئة الرياضة أو غيرها من الأجهزة التابعة لكم باصدار لائحة مالية تشمل اعطاء مكافآت مالية للرياضيين الكويتيين الحاصلين على ميداليات أولمبية؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بتلك اللائحة مع تبيان تاريخ صدورها ومدى عرضها على هيئة الفتوى والتشريع من عدمه أو أي أجهزة رقابية أو قانونية أخرى لاستشفاف رأيها في صياغة هذه اللائحة ان وجد؟

2ـ هل وضعت اللائحة المالية مكافآت بمبلغ شهري ولمدة 4 سنوات أو غير ذلك للحاصلين على ميداليات أوليمبية أو خلافه تفرق بين الرياضيين من ذوي الاحتياجات الخاصة وزملائهم الرياضيين بحيث تضع للرياضي من ذوي الاحتياجات الخاصة نصف المبلغ الذي يحصل عليه زميله الرياضي الآخر رغم حصولهما على نفس مرتبة الميدالية «ذهبية ـ فضية ـ برونزية»؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب فما هو سبب وضع التمييز بين الرياضيين من ذوي الاحتياجات الخاصة مع بقية الرياضيين لاسيما ان الرياضي من ذوي الاحتياجات الخاصة يبذل جهدا مضاعفا في سبيل انجاز ما يصل اليه نظرا لوجود عائق جسدي، يرجى تزويدي برأيكم مفصلا وشاملا فيما سبق مشمولا بالاتفاقيات الدولية المنظمة في هذا الشأن؟

3ـ هل وضعت اللائحة المالية المشار اليها ضمن ديباجتها قانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة؟ اذا كانت الاجابة بالنفي فكيف تم تجاوز هذا القانون رغم أن الرياضيين من ذوي الاحتياجات الخاصة مشمولون به ورغم كون هيئة الرياضة احد المرافق العامة في الدولة التي يستوجب عليها تنفيذ هذا القانون في كل قراراتها ولوائحها المنظمة والتي يأتي ذكر لذوي الاحتياجات الخاصة فيها؟

4ـ هل خالفت اللائحة المالية المشار اليها المادة 29 من الدستور الكويتي التي أشارت الى أن الناس متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم؟ اذا كان رأيكم بأن هذه اللائحة منسجمة مع الدستور فما هو ردكم على كونها تميز بين الرياضي من ذوي الاحتياجات الخاصة وزملائه الرياضيين؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب فما دوركم كوزير للشباب والرياضة في تغيير هذه اللائحة بسبب هذا التمايز غير المقبول شرعا ودستورا وقانونا ومنطقا وعقلا؟

5ـ هل لديكم توجهات في تغيير اللائحة المالية سالفة البيان لوجود شبهات دستورية وقانونية عليها ورفض شعبي وبرلماني لها بسبب تمييزها السلبي بين الرياضيين على أسس غير موضوعية؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بدوركم في هذا الأمر مفصلا ومشفوعا بالجداول الزمنية لتحقيق ذلك؟

الغانم يهنئ نظيره في اتحاد سانت كيتس ونيفس بالعيد الوطني

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في اتحاد سانت كيتس ونيفس فرانكلين براند بمناسبة العيد الوطني لبلده.

الجيران يُشيد بدور «الداخلية» لمنع إثارة النعرات خلال شهر محرم

د.عبدالرحمن الجيران

قال النائب د.عبدالرحمن الجيران: اثمن عاليا الاحترازات الامنية التي اعلنتها وزارة الداخلية الهادفة لمنع استغلال شهر المحرم لاغراض واجندات خاصة او إثارة النعرات الطائفية والسب والطعن بالصحابة الاطهار الكرام والتذرع به للخروج عن ثوابت المجتمع ومقومات استقراره وفرض النظام العام وهيبة الدولة، مشيدا بأداء رجال الامن، وخصوصا في قضايا المخدرات، وتوالي سقوط مروجي هذه الآفة البشرية بتشديد العقوبات وتنفيذ الاحكام، لردع اصحاب النفوس الضعيفة والتصدي لهذه الجرائم المنظمة دوليا وتفعيل الاتفاقيات بهذا الشأن وبروتوكولات التعاون الامني، وخاصة في غسيل الاموال ومكافحة الارهاب.

واضاف د.الجيران: كما اشيد بالمبادرة الرائدة في اتجاه تطوير المنظومة الامنية لجهة سرعة البت في قضايا المدينين، واخص بالذكر جهود اللواء خالد الدين الوكيل المساعد لشؤون المؤسسات الاصلاحية، متمنيا سرعة تنفيذ احكام الاحوال الشخصية للمحافظة على استقرار الاسر فيما بعد الطلاق، كما أسترعي انتباه وزير الداخلية وهو الذي عرفنا برد الجميل، لحق كل من افنى عمره بخدمة الكويت في السلك العسكري واخص منهم العسكريين من ضباط صف وأفراد المتقاعدين بشأن «مكافأة نهاية الخدمة» وراتب شهري أسوة باخوانهم الضباط المتقاعدين استنادا لقرار مجلس الوزراء رقم 495 لسنة 2008، حيث تم استبعاد العسكريين وذلك من باب العدالة والانصاف بين جميع منتسبي السلك العسكري، حيث ان الجميع قد خدم بلده، وقد التقيت بهم مؤخرا واستمعت الى معاناتهم، وخاصة بعد موجة ارتفاع الاسعار، كما ان هناك جزءا كبيرا منهم يعملون بسيارات الاجرة على مدار الساعة لتوفير ضرورات العيش الكريم لاسرهم، إلا انهم يعانون من الاجانب الذين ينقلون الركاب دون ترخيص، وعليه اطالب بتكثيف رصد هذه المخالفات وتسجيل تعهد لمن يخالف القانون وفي حال العود تسحب منه المركبة.

عبدالله يقترح نقل تبعية «الخدمة المدنية» و«الهيكلة» إلى وزارة التخطيط

د.خليل عبدالله

قدم النائب د.خليل عبدالله اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: ان ما يحدث الآن في توزيع بعض الهيئات والإدارات والمؤسسات والأجهزة الحكومية ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة يشابه ما يحدث بالسابق ولكن على نطاق أكبر وأشمل، فنقل تبعية الهيئة أو الجهاز أو الإدارة المستقلة أو الملحقة لوزير بعينه أو وزارة دون تخطيط أو دون وجود رابط بين عمل الوزارة أو الجهاز الحكومي سوى رغبة مجلس الوزراء في جعل إحدى المؤسسات والهيئات الحكومية تحت مسؤولية أحد الوزراء وإدارة ذلك الجهاز لتدخل بأعماله الإدارية والفنية دون تقدير مدى ترابط هذه الأجهزة بعضها ببعض من حيث التخطيط والإدارات والحاجة لقياس أدائها وإنتاجيتها.ولو استعرضنا الإدارات وتبعيتها لتبين لنا حجم المشكلة الواقعة الآن وحاجة مجلس الوزراء لوضع دراسة متكاملة عن الهيئات المستقلة والتبعية الأفضل للوزارات الأقرب لعملها. فالدولة تضع التنمية والتطوير ضمن أولوياتها، بينما خطط التطوير تحتاج لقاعدة معلومات وبيانات يضعها في العادة جهاز التخطيط والتنمية في الدول المتطورة والتي لديها مؤسسات قوية لتنسجم مع طبيعة الأمور في التنمية وتطوير العمل الإداري والفني ولوضع الخطط الاستراتيجية للوطن والمواطن على حد سواء، نظرا لأن المسؤولية عن وضع الخطط يجب أن نستقيها من قاعدة بيانات تملكها أجهزة بالدولة مثل ديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للقوة العاملة وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة كونها أجهزة تحدد نظام العمل الحكومي والأهلي الخاص بالدولة.

ونص الاقتراح برغبة على قيام مجلس الوزراء بنقل تبعية (ديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة والهيئة العامة للقوى العاملة) إلى وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مع ما يترتب عليها من تبعات إدارية وفنية دون تغيير في المناصب القيادية والإشرافية والقطاعات الإدارية التابعة لهذه الأجهزة والهيئات الحكومية ودون تعديل فيما يتعلق بالمخصصات المالية لموظفي كل جهاز إداري على حدة.

.. ويسأل الصانع عن عدد القضايا المرفوعة على النائب دشتي؟

وجه الخميس سؤالا آخر إلى وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع قال في مقدمته إنه نظرا لأحكام الإدانة التي صدرت بحق النائب د.عبدالحميد دشتي، نطالب بالإجابة عن الآتي:

ـ هل قمتم بإعلان النائب د.عبدالحميد دشتي عن الأحكام التي صدرت بحقه ضمن المدة القانونية المحددة وطبقا للإجراءات المرعية؟ فإذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بتفاصيل هذا الإعلان متضمنا الكيفية والآلية والأوقات الزمنية في ذلك مع شرح مفصل عن إجراءاتكم في إحكام الرصانة القانونية لمنع أي ثغرات ممكن أن يستغلها النائب للطعن بها أمام القضاء.

ـ كم عدد القضايا المرفوعة على النائب د.عبدالحميد دشتي التي مازالت تنتظر الإجراءات في رفع الحصانة عنه؟ وما أسباب تأخير وزارتكم في تحويل القضايا على النائب لمجلس الأمة لرفع الحصانة عنه؟ يرجى تزويدنا بجميع القضايا المرفوعة على النائب منذ العام 2012 حتى تاريخه متضمنا ذلك التواريخ التي طلب منكم من قبل جهات الاختصاص بمخاطبة مجلس الأمة مع توضيح أسباب المماطلة بالقضايا التي ظلت حبيسة الأدراج دون تحويلها لمجلس الأمة.

ـ كم عدد القضايا التي تنظرها المحاكم الكويتية ضد النائب د.عبدالحميد دشتي في كل الجرائم المتهم والمدان بها؟ يرجى تزويدي بالتفصيل عن جميع القضايا على النائب خلال السنوات الخمس الفائتة.

4ـ ما اجراءاتكم بعد التعدي الواضح والمعلن من النائب د.عبدالحميد دشتي على القضاء الكويتي والذي طعن فيه بنزاهة القضاء وعدالته ورصانته وهيبته ووقاره؟

هل قمتم برفع قضايا على المدعو لتعديه على السلطة القضائية؟ اذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بالتفاصيل عن دوركم في ذلك؟ وهل تقوم وزارتكم من خلال التنسيق مع جهات الاختصاص أو غير ذلك برصد تعديات المدعو على القضاء؟ اذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بتفاصيل هذا الرصد.

ـ ما إجراءاتكم مع بقية المؤسسات في الدولة في جلب النائب د.عبدالحميد دشتي لتنفيذ الأحكام التي صدرت عليه؟

يرجى تزويدي بالتفاصيل التي تقومون بها لجلب النائب.

الطريجي للصالح: متى موعد افتتاح مستشفى النفط الجديد؟

د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح حول موعد افتتاح مستشفى النفط الجديد ومدى استفادة المتقاعدين وجاء نص السؤال كالتالي: متى سيتم افتتاح مستشفى النفط الجديد وهل ستتم إتاحة الفرصة للمتقاعدين بين تكملة الرعاية الصحية والتأمين الصحي للمتقاعدين. وما الجدوى الاقتصادية لشراء مؤسسة البترول الكويتية وهي تملك 42٪ في شركة ايكويت للبتروكيماويات وشركة ايمي غلوبل من شركة داو كيميكال الأميركية بمبلغ 3 ونصف مليار دولار أميركي. وما الجدوى الاقتصادية وهل هناك شركات عالمية قدمت تقييما للوضع المالي ومن هم الذين اتخذوا قرار الشراء وما مصادر تمويل صفقة الشراء وما العوائد الاقتصادية من الصفقة؟. وهل توفر الصفقة فتح فرص عمل للكويتيين وكم عدد الفرص وهل تم تعيين كويتيين في الشركة مقارنة برأس المال الذي دفع لشراء الشركة، وما العائد الاقتصادي للشركة الجديدة على القطاع النفطي الكويتي. وهل تعتزم شركة صناعة البتروكيماويات pic تصفية مصانع الاسمدة والتي تأسست منذ 1963 وبيع مصانعها وهل ستباع الأراضي التابعة سواء داخل أو خارج منطقة الشعيبة الصناعية؟ وما هي خطط مؤسسة البترول الكويتية لوضع العمالة الوطنية التي تعمل الآن في الشركة وكم يبلغ عددهم حاليا، وهل سيتم تخصيص الشركة مستقبلا؟ وهل تم اتخاذ قرار بذلك من قبل مجلس إدارة مؤسسة البترول، في حالة الإيجاب. يرجى تزويدي بجميع المستندات ذات العلاقة. وما خطط مؤسسة البترول الكويتية لتكويت الوظائف في الشركات النفطية وهل هناك خطط وضعت ورؤية للسنوات القادمة مع تحديد نسبة الاعتماد على المقاولين وعددهم إضافة إلى عدد الوظائف الشاغرة للكويتيين وما الجهة المنوطة بها جلب العمالة وهل هناك دراسات لإحلال الكويتيين لشغل الوظائف في القطاع سالف الذكر؟، مع تزويدي بكل القرارات والدراسات ذات العلاقة. ومتى سيتم بناء مساكن مدينة الأحمدي الجديدة وهل هناك تنسيق مع الهيئة العامة للإسكان؟.

"الأنباء" تنشر ردها على اقتراح لعبدالصمد وعبدالله

الحكومة ترفض إيفاد الخمسين الأوائل الكويتيين للدراسة في الخارج

سامح عبدالحفيظ

رفض مجلس الوزراء اقتراحا مقدما من النائبين عدنان عبدالصمد ود.خليل عبدالله يقضي بتبني الوزراء ايفاد الخمسين الأوائل من الكويتيين سنويا، 25 طالبا منهم تخصص علمي و25 تخصص أدبي لأي دولة يرغب بها الطالب وفي أي جامعة يرغب بها، على أن تكون معترفا بها وفي أي تخصص يرغب به بعيدا عن خطة البعثات في وزارة التعليم العالي وبنفس مخصصات ومميزات طلبة التعليم العالي.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير في رده على تقرير اللجنة التعليمية التاسع عشر بأن الحكومة اطلعت على كتاب وزارة المالية رقم 822 والتي أفادت فيه بأن الموضوع يتعلق فنيا بنظام التعليم العالي بالدولة سواء كان الابتعاث من داخل خطة البعثات القادمة أو من خارجها، وان الوزارة من الناحية المالية ليست مع استحداث بنود جديدة للصرف خارج النظم والقنوات القائمة ما لم تعتمد من جهة الاختصاص وتوافق عليها السلطات العليا.

وأضاف العمير أن الحكومة اطلعت على كتاب وزارة التعليم العالي المؤرخ 10/2/2015 المرقم 31 المتضمن الإفادة بأنه تم عرض الاقتراح المقدم على لجنة البعثات في اجتماعها رقم 2/2015 المنعقد بتاريخ 22/1/2015، حيث أقرت اللجنة بأنه وفقا لخطة البعثات السنوية يتم قبول غالبية الطلبة وفق النسب المطروحة وتكون فرص الطلبة المتفوقين متاحة وفقا لأعداد المقاعد المتوافرة وهي ما يعني قبول معظم الخمسين الأوائل من الكويتيين في بعثات الوزارة في حال تقدمهم لبعثاتها أو قبولهم في البعثات المتميزة، علما بأن الوزارة لا تستطيع إلزام هؤلاء الطلبة بالتقدم لبعثاتها، فقد يرغب بعضهم في التقدم لجامعة الكويت أو الجامعات الخاصة طبقا لرغباتهم في هذا الأمر.